

Distr.  
GENERAL

UN LIBRARY

مجلس الأمن



S/21340  
31 May 1990

JUN 6 1990

ARABIC  
ORIGINAL : ENGLISH

UN/SA COLLECTION

تقرير الأمين العام عن عملية

الأمم المتحدة في قبرص

(عن الفترة من ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩

إلى ٣١ أيار/مايو ١٩٩٠)

المحتويات

الفقرات المفحة

٢	١	.....	مقدمة
٢	٦ - ٣	..	أولا - ولاية وتكوين قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص
٤	٧	.....	ثانيا - العلاقات مع الطرفين
٥	٢٨ - ٨	.....	ثالثا - مهام قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص
٥	١٧ - ٨	.....	الف - المحافظة على وقف إطلاق النار والإبقاء على الوضع القائم
٧	٢٧ - ١٨	...	باء - إعادة الأحوال إلى طبيعتها والمهام الإنسانية ...
٩	٢٨	.....	رابعا - اللجنة المعنية بالمفقودين
١٠	٣٢ - ٢٩	.....	خامسا - الجوانب المالية
١١	٣٣	.....	سادسا - المساعي الحميدة للأمين العام
١٢	٣٨ - ٣٤	.....	سابعا - الملاحظات

المرفق - البيان الصحفي الصادر عن اللجنة المعنية بالمفقودين في قبرص

١٣ ..... في ١١ نيسان/أبريل ١٩٩٠

١٧ ..... خريطة - انتشار قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص ، أيار/مايو ١٩٩٠

### مقدمة

١ - يشمل هذا التقرير عن عملية الأمم المتحدة في قبرص التطورات في الفترة من ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ إلى ٣١ أيار/مايو ١٩٩٠ ، ويستكمل سجل الأنشطة التي اضطلعت بها قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص ومهمة المساعي الحميدة التي يضطلع بها الأمين العام عملاً بقرار مجلس الأمن ١٨٦ (١٩٦٤) المؤرخ في ٤ آذار/مارس ١٩٦٤ ، وما تلاه من قرارات اتخذها المجلس بشأن قبرص . وفي القرار ٦٤٦ (١٩٨٩) المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ ، طلب مجلس الأمن إلى جميع الأطراف المعنية أن تواصل التعاون مع قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص على أساس الولاية الحالية . كما طلب إلى الأمين العام أن يواصل مهمة المساعي الحميدة التي يضطلع بها ، وأن يبقي مجلس الأمن على علم بالتقدم المحرز ، وأن يقدم ، بحلول ٣١ أيار/مايو ١٩٩٠ ، تقريراً عن تنفيذ القرار .

### أولاً - ولاية وتكوين قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص

٢ - حدد مجلس الأمن أصلاً ، في قراره ١٨٦ (١٩٦٤) ، مهمة قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص على النحو التالي :

"أن تبذل أقصى جهدها ، من أجل الحفاظ على السلم والأمن الدوليين ، للحيلولة دون تجدد نشوب القتال ، والإسهام ، حسب الاقتضاء ، في صيانة وإقرار القانون والنظام وعودة الظروف إلى طبيعتها" .

وقد أعاد المجلس مراراً تأكيد هذه الولاية ، التي تم تحديدها في سياق المواجهة بين الطائفتين القبرصية واليونانية والقبرصية التركية في عام ١٩٦٤ ، وذلك في قرارات كان آخرها قراره ٦٤٦ (١٩٨٩) . وفيما يتعلق بالأحداث التي وقعت منذ ١٥ تموز/يوليه ١٩٧٤ ، اتخذ المجلس عدداً من القرارات ، أثر بعضها على سير عمل قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص ، وتطلب من القوة في بعض الحالات أن تؤدي بعض المهام الإضافية أو المعدلة ، ولا سيما فيما يتعلق بالمحافظة على وقف إطلاق النار (انظر الوثيقة S/14275 ، الفقرة ٧ ، الحاشية) .

٣ - ويبين الجدول الوارد أدناه ملاك قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص في ٣١ أيار/مايو ١٩٩٠ :

أفراد القوات العسكرية

٦	٢	٨	مقر قيادة قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص الشرطة العسكرية	ايرلندا
٦	٢٢٢	٢٤٢	مقر قيادة قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص كتيبة مشاة - الكتيبة الدانمركية ٥٢ الشرطة العسكرية	الدانمرك
٥	٢	٨	مقر قيادة قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص الشرطة العسكرية	السويد
٤	٢	٧	مقر قيادة قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص الشرطة العسكرية	فنلندا
٨	١٧	٥٣٦	مقر قيادة قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص مقر قيادة الكتيبة الكندية المشاة الخفاف الكنديين : قوات الاميرة باتريشيا سرية الإشارة الشرطة العسكرية	كندا
٢٢	٦	١٠٩	مقر قيادة قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص مقر قيادة الكتيبة البريطانية سرية سيارات الاستطلاع التابعة للقوة ، السرية جيم ، الرماحون ١٢/٩	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا
٢٣٠			الفرقة الميدانية الثانية ، المدفعية الملكية فرقة الدعم	الشمالية
٢٧٥			(المهندسون ، الإشارة ، الطيران التابع للجيش ، النقل ، المركز الطبي ، المعدات ، الورشات) الشرطة العسكرية	
٧٤٢	٩			

(يتبع)

أفراد القوات العسكرية (تابع)

٧	مقر قيادة قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص	النمسا
٣٩٣	كتيبة المشاة النمساوية التابعة للأمم المتحدة	
١٠	الشرطة العسكرية	
٤١٠		
٢ ٠٩٣		

الشرطة المدنية

٢١	امتراكيا
١٨	السويد
٣٩	مجموع قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص
٢ ١٣١	

٤ - بناء على طلبني ، أضافت السويد ٣ أفراد إلى شرطتها المدنية .

٥ - وتعرضت القوة إلى إصابتين قاتلتين نتيجة لحادثي سير . وبذلك يصل عدد الإصابات القاتلة التي تعرضت لها القوة منذ قيامها في عام ١٩٦٤ في المجموع إلى ١٤٩ .

٦ - وظل السيد أوسكار كاميليون ممثلاً خاصاً لي في قبرص . كما بقي اللواء كلايف ملنر قائداً للقوة .

ثانياً - العلاقات مع الطرفين

٧ - واصلت قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص الحفاظ على الاتصال والتعاون الكاملين على جميع المستويات مع الطرفين لكي تتمكن من القيام بدورها على نحو فعال . واستمرت القوة في التمتع بحرية التنقل في جنوب الجزيرة ، باستثناء المنشآت العسكرية المحظورة . وفيما يتعلق بالتنقل في شمال الجزيرة ، استمر تطبيق المبادئ التوجيهية التي وضعت في عام ١٩٨٣ (انظر S/15812 ، الفقرة ١٤) . وكما هو مذكور في تقريرني السابق (S/21010 ، الفقرة ٦) ، كانت تلك المبادئ التوجيهية موضع

استعراض . وبالرغم من الجهود الكبيرة المبذولة ، لم يمكن حتى الآن للقوة أن تزيد حرية تنقلها في شمال الجزيرة . وقد جرى في بعض الأحيان تأخر مركبات القوة عند عبورها المنطقة العازلة التابعة للأمم المتحدة ، وفي عدد من الحالات ، اعترضت قوات الجانبين على دوريات القوة التي كانت تنتقل في أنحاء من المنطقة العازلة قل أن تزار . وقد قدمت احتجاجات على تلك الحوادث إلى السلطات المعنية .

### ثالثا - مهام قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص

#### ألف - المحافظة على وقف إطلاق النار والإبقاء على الوضع القائم

٨ - يبلغ طول خطوط وقف إطلاق النار ١٨٠ كيلومترا تقريبا وتمتد من جيب كوكينا وكاتو بيرغوس على الساحل الشمالي الغربي إلى الساحل الشرقى جنوب فاماغوستا في منطقة ديرينيا . وتُعرف المنطقة الواقعة بين الخطين بالمنطقة العازلة التابعة للأمم المتحدة . ويتراوح عرضها بين ٢٠ مترا و ٧ كيلومترات ، وتغطي حوالي ٢ في المائة من مساحة الجزيرة وتشمل بعض أهم الأراضي الزراعية .

٩ - وتُبقي قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص المنطقة العازلة تحت المراقبة المستمرة ، وذلك من خلال شبكة مكونة من ١٤٩ مركز مراقبة ، من بينها ٥٢ مركزا مزودا بالجنود بصفة دائمة . وتُستخدم أيضا دوريات متنقلة وشابطة ، وخاصة في المناطق الحساسة . وتُستخدم المناظير عالية القدرة وأجهزة الرؤية الليلية لمراقبة خطوط وقف إطلاق النار بصورة مستمرة .

١٠ - وقد تطور مسلك دوريات القوة ليصبح تدريجيا شبكة تمتد على طول المنطقة العازلة . وهو أمام لتمكن القوة من رصد خطوط وقف إطلاق النار ، ومراقبة الزراعة في المنطقة العازلة ، وإعادة تزويد مراكز المراقبة ، والاستجابة فورا عند وقوع حوادث . وقد أبقي المهندسون البريطانيون ، الذين وضعوا تحت تصرف القوة ، المسالك في حالة اشتغال .

١١ - وأثناء الفترة قيد الاستعراض ، بدأت القوة مشروعا لإزالة الألغام سيضمحل بعض أجزاء المنطقة العازلة حيث يتعرض أعضاء القوة وكذلك المدنيون للخطر . وستتمثل

المرحلة الاولى في عملية استطلاع مفصلة يقوم بها خبراء وافقت حكومة كندا على توفيرهم . وقد برزت الحاجة الى هذا العمل في ٣ نيسان/ابريل ١٩٩٠ عندما انفجر لغم مضاد للدبابات تحت سيارة استكشاف "فيريت" كانت في دورية في المنطقة العازلة على طريق قلما تستخدم . ولحسن الحظ لم يتعرض عضو الطاقم إلا لجروح طفيفة .

١٢ - وظل عدد انتهاكات وقف إطلاق النار ، خلال الفترة قيد الاستعراض ، عند مستوى منخفض . وظل اتفاق عام ١٩٨٩ المتعلق بإخلاء مواقع معينة في نيقوسيا من الجنود ، قائما بشكل عام ، بالرغم من ارتفاع درجة التوتر في بعض الاحيان . وواصلت القوة جهودها من أجل توسيع نطاق الاتفاق ليشمل مواقع أخرى في نيقوسيا .

١٣ - ووقعت ١٢ عملية تحليق فوق المنطقة العازلة التابعة للأمم المتحدة قامت بها طائرات القوات التركية وعملياتان قامت بها طائرات الحرم الوطني . بالإضافة الى ذلك وقعت عمليتا تحليق قامت بها طائرات مدنية قادمة من الشمال و ٦ عمليات قامت بها طائرات مدنية قادمة من الجنود . علاوة على ذلك ، قامت طائرات مدنية أو عسكرية تابعة لبلدان أخرى بخمس عمليات تحليق .

١٤ - وفي نهاية شباط/فبراير ١٩٩٠ ، ارتفعت درجة التوتر في الجزيرة إثر اعتقال الشرطة القبرصية التركية لشاب قبرصي يوناني تمكّن من عبور خطوط وقف إطلاق النار دون أن يكتشف . وتلت عملية الاعتقال سلسلة من المظاهرات كان معظم المشاركين فيها من الطلاب ، على الجانب القبرصي اليوناني ، عند نقطة العبور ليدرا بالقرب من مدخل بافوس في نيقوسيا . وفي وقت لاحق عبر أربعة قبارصة يونانيين آخرين خطوط وقف إطلاق النار ، واعتقلتهم السلطات القبرصية التركية . وأغلق المتظاهرون ، من حين إلى آخر ، وحتى نهاية آذار/مارس ، نقطة عبور ليدرا أمام حركة المرور . ولم يدخل المتظاهرون أبدا في مجابهة مع القوة ولم يؤثر إغلاق نقطة العبور على حريتها في التنقل . وأصدرت السلطات القبرصية التركية أحكاما بالسجن لمدة ١٥ يوما و ٢٠ يوما وثلاثة أشهر ، وأربعة أشهر وستة أشهر ، على التوالي ، على الأشخاص الخمسة المعتقلين . ومنعت القوة فرمة الاتصال بهم ورتبت اتصالهم بأسرهم وزيارتها لهم . وبقي ، في ٣١ ايار/مايو ١٩٩٠ ، اثنان من الخمسة رهن الاعتقال .

١٥ - وفي ٢٩ نيسان/ابريل ١٩٩٠ ، عبر رجلان من القبارصة اليونانيين على دراجة نارية خطوط وقف إطلاق النار في نيقوسيا ، عن غير قصد على ما يبدو ، واعتقلا على الجانب القبرصي التركي . وأطلق سراحهما بعد يومين ، وساعدت القوة في عودتهما .

١٦ - ووقعت حادثة خطيرة كانت القوة طرفا مباشرا فيها وذلك ليلة ٢٢ ايار/مايو بمركز مراقبة باشا ، خلف المواقع الامامية للقوات التركية بالقرب من منطقة القاعدة المستقلة ديكيلىا . إذ اكتسح خمسة أشخاص مسلحين بمسدس وسكاكين الجنديين التابعين للأمم المتحدة والموجودين بالمركز ، وكتفوهما واخذوا بندقيتيهن ، وذخيرة ، وأجهزة راديو وهاتف ومعدات شخصية . وأصيب الجنديان بجروح طفيفة . وتتعاون السلطات المعنية مع القوة في التحقيق في الحادثة . وجرى تعزيز مراكز مراقبة الأمم المتحدة في المنطقة .

١٧ - وأعرب الجانبان مرة أخرى عن بالغ قلقهما إزاء حجم ونمو القوات العسكرية في الجانب الآخر . ولا تزال قوة الأمم المتحدة تشعر بالقلق إزاء مستوى القوات في قبرص ، وتواصل رصد هذه القوات بالوسائل العلنية الى أقصى حد ممكن .

#### باء - إعادة الاحوال الى طبيعتها والمهام الانسانية

١٨ - قامت قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص ، كجزء من جهودها الرامية الى المساعدة على إعادة الأوضاع الطبيعية ، بتسهيل الأنشطة الاقتصادية وغيرها من الأنشطة المدنية ، وذلك في المناطق الواقعة بين خطوط وقف إطلاق النار والمجاورة لها . وعمدت القوة بوجه خاص الى تسهيل الزراعة في المنطقة العازلة .

١٩ - وبذلت القوة مساعيها الحميدة ، عند اللزوم ، فيما يتعلق بإمداد جزء من الجزيرة بالكهرباء والمياه من جزء آخر . وتعاون الجانبان على حل المشاكل كلما نشأت . وقد اكتمل المشروعان المذكوران في تقرير العام الماضي (S/21010) ، الفقرة ١٩) ، وهما إزالة الغرين من مد ماراشاسا ، وإصلاح ماسورة تمتد بين لفكسا وكافيز . وساعدت القوة أيضا في اتخاذ الترتيبات لاستبدال مواسير المياه القديمة في المنطقة العازلة .

٢٠ - كما ييسر القوة الاتصالات العادية بين القبارصة اليونانيين والقبارصة الاتراك من خلال توفير مرافق فندق "لدرا بالام" سابقا الواقع في المنطقة العازلة . واستخدمت مختلف التنظيمات والجماعات القبرصية اليونانية والقبرصية التركية ، بما في ذلك زعماء الاحزاب السياسية من الجانبين ، هذه المرافق للالتقاء . وقام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بتنظيم اجتماعات وحلقات دراسية هناك .

٢١ - وواصلت الشرطة المدنية التابعة لقوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص توشيق التعاون والاتصال مع الشرطة القبرصية والشرطة التركية بشأن المسائل ذات الجوانب المشتركة بين الطائفتين . كما أسهمت الشرطة المدنية المذكورة ، بالاشتراك مع وحدات قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص ، الموجودة على الخطوط ، في حفظ القانون والنظام والمساعدة في التحقيقات وتنظيم المدنيين في المنطقة المعازلة ، وساعدت في الأنشطة الانسانية للقوة .

٢٢ - وقد بدأ في ١٢ آذار/مارس ١٩٩٠ برنامج مكافحة المبعوض لعام ١٩٩٠ الذي نظّمته قوة الأمم المتحدة وذلك بالتعاون كامل من كلا الجانبين . ومن المقرر أن ينتهي البرنامج في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ .

٢٣ - واضطلعت قوة الأمم المتحدة بمهام إنسانية تتعلق بالقبارصة اليونانيين الذين يعيشون في الجزء الشمالي من الجزيرة ، حيث يقيمون كلهم تقريباً في شبه جزيرة كارباس ، ويبلغ عددهم حالياً ٥٩٣ شخصاً . وقامت القوة بتوزيع ٤٠٣ أطنان من المواد الغذائية وغيرها من الإمدادات المقدمة من الحكومة القبرصية وجمعية الصليب الأحمر القبرصي . وقامت أيضاً بتوزيع مستحقات الرعاية الاجتماعية والمعاشات التقاعدية عليهم . وواصل ضباط قوة الأمم المتحدة إجراء مقابلات شخصية مع من تقدم من القبارصة اليونانيين بطلب للانتقال بصفة دائمة إلى الجزء الجنوبي من الجزيرة ، بهدف التحقق من أن الانتقال يتم طوعاً . وقد تمت خمس عمليات من هذا القبيل خلال الفترة التي يشملها التقرير . وسهلت القوة أيضاً ٦٠٨ زيارات قام بها القبارصة اليونانيون للجزء الجنوبي من الجزيرة . وتضم الآن المدرسة الابتدائية الخاصة بالقبارصة اليونانيين في ريزوكارباسو ٢٦ تلميذاً ، بينما تضم المدرسة الأخرى الواقعة في أيا ترياس ١٠ تلاميذ . وساعدت القوة مرة أخرى في اتخاذ الترتيبات اللازمة لقيام التلاميذ الملتحقين بمدارس في الجنوب بزيارة ذويهم في كارباس لقضاء عطلات الأعياد .

٢٤ - وقامت قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص بزيارات دورية للقبارصة الأتراك الذين يعيشون في الجزء الجنوبي من الجزيرة . وساعدتهم في الحفاظ على الاتصال بأقاربهم في الجزء الشمالي من الجزيرة ، حيث رتبت ٢٢ عملية لم شمل ضمت ١٠١ شخص . وقامت القوة بتوزيع المعاشات التقاعدية على القبارصة الأتراك الذين يقيمون في الجزء الشمالي من الجزيرة ممن كانوا يعملون سابقاً لدى حكومة قبرص .



٢٥ - ويبلغ الآن عدد الموارنة الذين يعيشون في الجزء الشمالي من الجزيرة ٢٦٩ . ووزعت القوة عليهم ٢٣٨ طنا من المواد الغذائية وغيرها من الإمدادات المقدمة من الحكومة القبرصية ، كما ساعدت في ترتيب اتصالات متواترة بين الموارنة الذين يعيشون على جانبي خطوط وقف إطلاق النار .

٢٦ - وقامت القوة بتقديم الخدمات الطبية في حالات الطوارئ للأفراد من الطائفتين ، بما في ذلك الإجلاء الطبي . ورافقت القوة القبارصة الأتراك إلى المستشفيات الواقعة في الجزء الجنوبي من الجزيرة ، وقدمت الأدوية بصفة منتظمة إلى الطائفة القبرصية التركية . كما قامت بتسليم البريد ورسائل الصليب الأحمر عبر خطوط وقف إطلاق النار .

٢٧ - وتعاونت القوة مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، بوصفها الجهة المنسقة للمساعدة الانسانية المقدمة من الأمم المتحدة إلى المشردين والمعوذين في قبرص . كما تعاونت مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، خصوصا لتسهيل تنفيذ المشاريع التي تشمل الطائفتين . وقدمت المفوضية الدعم للمشاريع المتعلقة بالصرف الصحي ، وتقديم الرعاية الطبية للمعوقين وإعادة تأهيلهم . وواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أنشطته في إطار الخطة الرئيسية لنيقوسيا ، واستمر في تنفيذ مشاريع مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) فيما يتعلق بمكافحة أمراض الحيوانات الوليدة ، ومع منظمة العمل الدولية فيما يتعلق بتطوير الحرف اليدوية ، ومع منظمة الصحة العالمية فيما يتعلق بمكافحة متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والوقاية منها .

#### رابعاً - اللجنة المعنية بالمفقودين

٢٨ - خلال الفترة المستعرضة ، عقدت اللجنة المعنية بالمفقودين في قبرص أربع دورات تضمنت ٢٥ اجتماعاً حضر ١٦ اجتماعاً منها أعضاء اللجنة الثلاثة ومساعدوهم وحضر ٩ اجتماعات الأعضاء الثلاثة فقط . وناقشت اللجنة التقارير المقدمة من الطرفين ، وأجرت تحقيقات في الميدان بمشاركة العضو الثالث و/أو مساعديه . وفي ١١ نيسان/أبريل ١٩٩٠ ، أصدرت اللجنة بياناً صحفياً أوجزت فيه أنشطتها والمتابع التي تواجهها في أداء مهمتها . وهذا البيان مستنسخ في مرفق هذا التقرير .

خامسا - الجوانب المالية

٣٩ - إذا قرر مجلس الأمن تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص ، فإن التكاليف التي ستتكبدها الأمم المتحدة للإبقاء على القوة لمدة ستة أشهر أخرى بعد ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٠ ، على أساس افتراض استمرارها بقوامها ومسؤولياتها الحالية ، تُقدر بمبلغ ١٣,٨ مليون دولار ، كما هو مبين بالتفصيل أدناه :

تقديرات تكاليف قوة الأمم المتحدة لصيانة  
السلم في قبرص حسب فئات الإنفاق الرئيسية  
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

<u>أولا - التكاليف التشغيلية التي تتكبدها الأمم المتحدة</u>	
انتقال القوات	٣٩٠
المصروفات التشغيلية	١ ٦٠٢
الاماكن (الصيانة ، المرافق الخ .)	٧١٠
الجرايات	٦٨٢
الموظفون غير العسكريين والمرتبات والسفر الخ .	٢ ٩٦٥
مصروفات متنوعة ومصروفات طارئة	٢٥٠
مجموع أولا	<u>٦ ٥٠٠</u>

<u>ثانيا - تسديد التكاليف الإضافية للحكومات المساهمة بقوات</u>	
المرتبات والبدلات والنقل	٦ ٧٣٠
المعدات المملوكة للقوات	٤٧٠
تعويضات الوفاة والعجز	١٠٠
مجموع ثانيا	<u>٧ ٣٠٠</u>
المجموع الكلي (أولا وثانيا)	<u>١٣ ٨٠٠</u>

٣٠ - ولا يعكس هذا التقدير كامل تكلفة العملية . وبصفة خاصة ، لا يشمل التكاليف العادية التي كانت الدول المساهمة بقوات ستتكبدها لو كانت وحداتها تؤدي الخدمة في وطنها (أي المرتبات والبدلات العادية والمصروفات المعتادة المتعلقة بالعشاد) ، فضلا عن أي تكاليف إضافية وافقت على تحملها .

٣١ - ويعتمد ذلك الجزء من تمويل تكاليف القوة الذي تتكبدته المنظمة اعتمادا كلياً على التبرعات المقدمة من الحكومات . وفي هذا الصدد ، لم تساهم الدول الاعضاء إلا بمبلغ ٢,٤ مليون دولار ، مقابل النفقات التي ينتظر أن تبلغ نحو ١٢,٨ مليون دولار لفترة الولاية التي توشك على الانتهاء . وبما أن هذه التبرعات لم تكن قط كافية للوفاء بتكاليف القوة ، فإنه لم يتم سداد مطالبات البلدان المساهمة بقوات إلا لغاية كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٠ . وما لم ترد تبرعات إضافية ، ينتظر أن يبلغ العجز المتراكم في الحساب الخاص للقوة ١٧٩,٣ مليون دولار للفترة الممتدة منذ إنشاء القوة الى نهاية فترة الولاية الحالية ، أي ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٠ .

٣٢ - وفي رسالة مشتركة مؤرخة في ٧ أيار/مايو ١٩٩٠ ، أعربت لي الحكومات المساهمة بقوات في القوة عن شديد قلقها إزاء تزايد العجز في الحساب الخاص لقوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص (S/21294 ، المرفق) . وقد أحطت علما أيضا برسالتها المشتركة المؤرخة في ١٤ أيار/مايو ١٩٩٠ الموجهة الى رئيس مجلس الأمن ، والتي أعربت فيها عن رأي مفاده أنه في حال عدم تقديم تبرعات كافية ، فلن يكون هناك بديل عن قيام جميع الدول الاعضاء بتوفير التمويل من خلال الاشتراكات المقررة (S/21301 ، المرفق) . ويذكر أنني قدمت منذ بعض الوقت اقتراحا مماثلا (S/18491 ، الفقرة ٦٥) .

#### سادسا - المساعي الحميدة للأمين العام

٣٣ - لقد أحطت مجلس الأمن علما بالتطورات المتمثلة بمهمة المساعي الحميدة الموكلة لي ، وذلك خاصة في تقريرتي المؤرخ في ٨ آذار/مارس ١٩٩٠ (S/21183) . وفي ١٢ آذار/مارس ١٩٩٠ ، اعتمد المجلس القرار ٦٤٩ (١٩٩٠) . وفي ذلك القرار طلب من المجلس ، في جملة أمور ، أن يبلغه في تقريرتي الحالي بالتقدم المحرز فيما يتعلق باستئناف المحادثات المكثفة ووضع مخطط متفق عليه لاتفاق شامل تمشيا مع قرار المجلس . ومنذ ذلك الحين وأنا أواصل جهودي ، وفي أيار/مايو ، وبسبب غياب السيد كاميليون عن الجزيرة لأسباب شخصية قاهرة ، قام السيد غومستاك فايسل ، المدير بمكتبي ، بقضاء بضعة أسابيع في قبرص لإجراء مشاورات باسمي مع الجانبين فيما يتعلق بتنفيذ القرار ٦٤٩ (١٩٩٠) . ولم تنته تلك الاتصالات بعد . وإنني أزمع أن أقدم للمجلس تقريراً آخر وما يتصل بالامر من ملاحظات حالما يحدث ذلك .

تابع - الملاحظات

٣٤ - واصلت قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص خلال الأشهر الستة الأخيرة أداء وظائفها الهامة في الإشراف على وقف إطلاق النار ، والمحافظة على الهدوء وتشجيع النشاط المدني السلمي في المنطقة الواقعة بين خطوط وقف إطلاق النار . وقد لقيت القوة التعاون من كلا الجانبين في أدائها لمهامها .

٣٥ - والنتيجة التي خلصت إليها في ظل الظروف السائدة هي أن استمرار وجود القوة في الجزيرة أمر لا يزال لا غنى عنه لتحقيق الأهداف التي حددها مجلس الأمن . ولذلك ، أوصى مجلس الأمن بأن يمدد ولاية القوة لفترة ستة أشهر أخرى . ووفقا للممارسة المعمول بها ، قمت بإجراء مشاورات بشأن هذه المسألة مع الطرفين المعنيين ومأقـدم تقريراً إلى المجلس عن هذه المشاورات عند الانتهاء منها .

٣٦ - وإنني إذ أتقدم بهذه التوصية ، يجب أن أشدد على أن قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص تواجه أزمة مالية مزمنة تتفاقم باستمرار ، الأمر الذي يفرض عبثاً باهظاً لا تناسب فيه على البلدان المساهمة بقوات في القوة . وإنني أشاطر تماماً قلق حكوماتها إزاء هذه الحالة . ومن الخطوات الهامة لتخفيف هذا العبء قيام الأمم المتحدة بتحمل جزء من تكاليف القوة بتمويله من الاشتراكات المقررة . وأمل أن يقتنع مجلس الأمن بقبول هذا الإجراء .

٣٧ - وأنتهز هذه الفرصة لكي أعرب عن عميق تقديري للحكومات المساهمة بقوات والشرطة المدنية التابعة لقوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص للدعم الثابت التي تواصل تقديمه لهذه العملية لصيانة السلم التي تقوم بها الأمم المتحدة . وأود أيضاً أن أعرب عن امتناني للحكومات التي ساهمت في تمويل القوة .

٣٨ - وفي الختام ، أود أن أشيد بممثلي الخاص ، السيد أوسكار كاميلليون وقائد القوة ، اللواء كليف ميلنر ، والموظفين العسكريين والمدنيين التابعين للقوة الذين واصلوا الانضباط ، بقدر كبير من الكفاءة والتفاني ، بالمسؤوليات المهمة والصعبة التي أناطها بهم مجلس الأمن .

المرفق

البيان الصحفي الصادر عن اللجنة المعنية  
بالمفقودين في قبرص في ١١ نيسان/أبريل ١٩٩٠

- ١ - في بيانها المؤرخ في ٢٥ تشرين الاول/أكتوبر ١٩٨٩ ، ألمحت اللجنة المعنية بالمفقودين في قبرص إلى بعض الصعاب التي تواجهها . وقد وُجّه انتباه اللجنة إلى أن الجمهور لا يزال على معرفة قليلة بوقائع أنشطتها وطابع الصعاب التي تواجهها . إن اللجنة تلتزم بقواعد الصحافة والسرية . ونتيجة لذلك ربما لم تكن صريحة بما فيه الكفاية فيما صدر عنها من إعلانات عامة . وفي هذه المرحلة يُرى أن هناك مجالا لتقديم مزيد من المعلومات عن طبيعة أعمالها والصعاب التي تصادفها .
- ٢ - لقد أنشئت اللجنة المعنية بالمفقودين في قبرص في عام ١٩٨١ ، تحت رعاية الأمين العام للأمم المتحدة ، على إثر اتفاق بين الجانبين ، للتحقيق في حالات المفقودين ، سواء أكانوا من القبارصة اليونانيين أو القبارصة الاتراك . وهي تتألف من ثلاثة أعضاء ، ممثل لكل جانب وعضو ثالث يعينه الأمين العام للأمم المتحدة .
- ٣ - واللجنة تشدد هنا على أنها جهاز إنساني بحت ؛ وليست لها شرطة أو سلطات قضائية . فالواقع أن مثل هذه السلطات تتعارض تعارضا تاما مع طبيعتها الإنسانية الأساسية ، من حيث أنها معنية بالحصول على معلومات وليس بإسناد المسؤولية عن حالات الاختفاء .
- ٤ - وكما سبق للجنة أن ذكرت في الماضي ، فإن أنشطتها تقوم بمرمتها على عاملين :
  - (أ) الملفات والوثائق التي يقدمها إليها كل جانب بشأن المفقودين في ذلك الجانب ؛
  - (ب) شهادة الشهود ، سواء من القبارصة اليونانيين أو القبارصة الاتراك ، الذين تُجري أفرقة التحقيق مقابلات معهم .
- ٥ - وفي الممارسة العملية ، فإن أفرقة التحقيق تُنظم بواسطة الجانب القبرصي اليوناني أو الجانب القبرصي التركي ، حسب مقتضى الحال ، وفي ظل المسؤولية الكاملة

لكل منهما . ويشترك في المقابلات العضو الثالث و/أو مساعده (مساعدوه) ويوجهون لكل منهما . ويشترك في المقابلات العضو الثالث و/أو مساعده (مساعدوه) ويوجهون الأسئلة التي يريدونها ، فضلا عن القيام بأية زيارات في الميدان قد تتطلبها التحقيقات . ولم يواجه العضو الثالث ومساعدوه أية مصاعب فيما يتعلق بالمقابلات أو بالزيارات التي يقومون بها في الميدان ، في أثناء مصاحبتهم لافرة التحقيق فسي الجانبين . وافرة التحقيق هذه مسؤولة عن تحديد مكان الشهود ، وترتيب المقابلات وترجمة البيانات .

٦ - والصعوبة الحقيقية والاساسية التي تواجهها اللجنة هي أن الشهود غالباً ما يحجمون عن تقديم المعلومات الكاملة عما يعرفونه عن اختفاء الشخص المفقود أو أنهم يكونون غير راغبين في تقديم تلك المعلومات أو غير قادرين على ذلك . وتعاون الشهود أمر أساسي بصورة مطلقة بالنسبة للجنة . ويجب أن يضاف أن اللجنة لا تستطيع إرغام شاهد على التكلم . ولذلك عندما يحجم الشهود عن تقديم دليل وافي ودقيق فإن اللجنة تواجه مشكلة خطيرة لأنه قد لا يكون تحت تصرفها حالتئذ كل المعلومات التي تحتاج إليها . وإذا كانت آراء الأعضاء يمكن أن تختلف بشأن نوعية المعلومات اللازمة للخلص إلى نتائج ، فإن هناك اتفاقاً في اللجنة على أنه يجب التماس أوفى المعلومات .

٧ - وسبب من الأسباب في إحجام الشهود ، رغم أنه أمر يؤسف له ، يمكن أن يعود ، في ظروف بعينها ، إلى خوف الشاهد من تجريم نفسه أو تجريم آخرين فيما يتعلق بحالات الاختفاء .

٨ - واللجنة وافرة التحقيق التابعة لها تعتمد مراراً إلى إخبار جميع الشهود بأن المعلومات التي تعطى للجنة وللأفرة سوف تكون موضع سرية صارمة وأنهم كشهود لن يخضعوا لأي شكل من أشكال الملاحقة من جانب الشرطة أو الملاحقة القضائية . وقد تقرر هذه السياسة لطمأنة الشهود إلى أقصى حد ممكن ولكن ذلك لم يسفر حتى الآن عن تحقيق النتائج المرجوة .

٩ - وفي هذا الصدد تناشد اللجنة الجانبين رسمياً أن يواصلوا ، بقوة مجددة ، تقديم مساعدتهما للجنة حتى تتمكن من الوفاء بولايتها الإنسانية في ظل أفضل الظروف . ومن المساهمات الهامة في هذا الشأن القيام عموماً بتشجيع جميع الشهود الذين تجسري اللجنة مقابلات معهم ، في إطار إجراءاتها ، على إعطاء أوفى ما يعرفونه من معلومات .

١٠ - ومن أجل زيادة تهدئة مخاوف الشهود ، فإن اللجنة ، في سبيل إعطاء الشهود أقوى الضمانات ، تعكف على دراسة التدابير التي يمكن اتخاذها لضمان حمايتهم من أية إجراءات قضائية و/أو شرطية يمكن أن تتخذ حصرا بمصد مسألة المفقودين أو فيما يتعلق بأي بيان ، خطي أو شفهي ، يصدر أمام اللجنة في قيامها بالأنشطة التي تدخل في نطاق ولايتها .

١١ - وهناك عنصر آخر يعمل على تعقيد أعمال اللجنة هو : مجرد مرور الوقت (اختفاء مفقودين منذ ١٥ بل و ٢٥ سنة) . ولقد بلغ العمر أرزله الآن ببعض الشهود فأصبحوا لا يتذكرون على وجه الدقة الأحداث المحيطة بحالات الاختفاء ، أما بعضهم الآخر فإما غادر البلد في هذه الاثناء أو توفي .

ويجدر بالإشارة في هذا الشأن أن ولاية اللجنة هي التحقيق في حالات المفقودين ، سواء أكانوا من القبارصة اليونانيين أو القبارصة الاتراك ، المبلغ عن أنهم فقدوا ، حسب ما جاء في اختصاصات اللجنة ، في المعارك بين الطائفتين وكذلك في الأحداث التي وقعت في عام ١٩٧٤ وما بعده .

ويجب أن يضاف أيضا أن حالات الاختفاء في الفترة ١٩٦٣/١٩٦٤ وفي عام ١٩٧٤ وقعت في فترات عصيبة .

١٢ - وترى اللجنة أنه لزام عليها أن تكرر هنا أنها لكي توفي بولايتها وتتخذ قرارات بشأن مصير المختفين ، فإنها يجب أن تعمل بتوافق الآراء ، أي بالاتفاق الإجماعي فيما بين أعضائها الثلاثة .

١٣ - واللجنة تعي تماما الألم والقلق اللذين تعاني منهما الأسر القبرصية التركية والقبرصية اليونانية على السواء . ومن الواضح أنه سيكون من المستصوب للغاية إيجاد كافة السبل الكفيلة بالتخفيف من شكوكها . والواقع أن هذه مسألة تشير بالغ القلق لدى اللجنة .

١٤ - إن من واجب اللجنة أن تبذل أقصى جهودها من أجل محاولة تصنيف قوائم بالمفقودين من كلا الطائفتين ، تحدد ، حسب الاقتضاء ، ما إذا كانوا على قيد الحياة أو توفوا ، وبالنسبة للوفاة التاريخ التقريبي لها .

ولن تحاول اللجنة إسناد المسؤولية عن وفاة أي من المفقودين ولن تغطي برأي حول سبب مثل هذه الوفيات .

وإن أقطع دليل على وفاة مفقود هو ، بطبيعة الحال ، وجود وفاة يمكن التعرف عليها ، ورغبة الأمر في الحصول على وفاة المفقود هي رغبة إنسانية ومشروعة ، وأيضا لأسباب أهمها الاعتبارات الدينية . ولهذا السبب أيضا تعتمد أفرقة التحقيق بصورة منتظمة إلى الاستفسار من كلا الجانبين عن أماكن دفن المفقودين سواء أكانوا من القبارصة اليونانيين أو القبارصة الاتراك . إلا أن اللجنة لم يحالفها النجاح في أي من الجانبين في هذا الصدد . ولا يمكن نبش القبور تحت إشراف اللجنة إلا إذا قررت اللجنة إحالة الأمر إلى اللجنة الدولية للصليب الأحمر لتناوله وفقا لإجراءاتها المعتادة .

١٥ - إن للجنة حرية تقييم كل الأدلة المتاحة ولا تقتصر على نوع بعينه من الأدلة . على أنه من الواضح أيضا أن اللجنة لكي تصل إلى نتائج بشأن مصير المفقودين استنادا إلى الأدلة المقدمة ، فإنه يجب أن يكون لديها فهم مشترك لقيمة هذه الأدلة . ولم تستطع اللجنة حتى الآن الوصول إلى هذه المرحلة ، وهي تواصل جهودها من أجل إيجاد القاسم المشترك الضروري .

١٦ - واللجنة تنظر الآن في إمكانية طلب أن يوافيها كلا الجانبين بالمعلومات الأساسية المتعلقة بملفات جميع المفقودين . فإذا تم ذلك توفرت لدى اللجنة صورة شاملة لكامل المشكلة كما أنها تأمل أن تحصل عن طريق ذلك على المعلومات والأدلة الإضافية ذات الصلة التي تمكنها من البت في أمر الحالات المعروضة عليها التي لم تتمكن من الانتهاء منها حتى الآن .

١٧ - وختاماً فإن هذه هي الصعاب الموضوعية المختلفة التي يتعين على اللجنة أن تقوم في ظلها بإنجاز مهمتها الإنسانية . ولن تدخر اللجنة وسعا في سبيل القيام بقوة بكل ما يلزم من تحقيقات للحصول على أوفى المعلومات الممكنة التي تستطيع أن تستند إليها في تحديد مصير المفقودين ، سواء من القبارصة اليونانيين أو القبارصة الاتراك ، وإبلاغ نتائج تحقيقاتها لكلا الجانبين ، وإلى الأمر المعنية ، في أقرب وقت ممكن .



انتشار قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم

في قبرص ، أيار/مايو ١٩٩٠

